إضاءات في التفريق

بين

الأحرف السبعة والسبع القراءات

بحث مُحكّم نشر في مجلة كلية التربية بالجامعة المستنصرية ببغداد عام ١٤٢٣هجرية
الموافق لعام ٢٠٠٣ميلادية

رقم الإجازة لدى دائرة المطبوعات والنشر
(٢٠٠٣/٨/١٨٨٨)
المؤلف ومن هو في حكمه:
د. نوح الفقير
عنوان الكتاب:
إضاءات في التفريق بين الأحرف
السبعة والسبع القراءات
عدد الصفحات: (٤٠) صفحة
قياس القطع: ١٤×٢٠

الطبعة الثانية

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، ذي الجلال والإكرام، حمداً نستأهل به غفرانه ورضوانه، ونستمنح به رحمته وعظمته إلى يوم القيامة.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، ذي الشهامة والرفعة والكرامة، صلاة توردنا حوضه، وتمنحنا مرافقته، وتدخلنا في شفاعته، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، الذين رفعوا الراية الخالدة، وبنوا صروح المجد، وطوّفوا بالإسلام في الأنام، نافذ السلطان، رفيع المكان، فدانت لهم الأمم، وخضعت لسلطانهم الرقاب.

أما بعد؛

فالبحث في الأحرف القرآنية السبعة متشعب وشائك، والمؤلّفون في هذا المجال بين مردد للأقوال وحائك، وبين متردد في الإقدام، أو في طريق وعرة سالك، فأضحى الأمر خفياً رغم كثرة المسالك، ومليئاً تشهد فيه الأفكار الكثيرة والآراء، والمناقشات والتحديات، والرد والتفنيد، وكلها تسعى لخدمة الإسلام والدفاع عن عرين القرآن، وبعضهم مال عن الصواب، وجانب حسن الجواب، فظن أن الأحرف السبعة هي السبع القراءات!!

وإنني مع عجزي عن حماية نفسي أمام تلك الآراء من خواطر هوجاء، أو خبط عشواء، أستعين بالله طالباً تيسيره، وحلّ العقدة، ورائدي أنني بين الأجرين أدور، أصبت أو أخطأت، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أشهر مرويات نزول القرآن على سبعة أحرف

عقد الإمام البخاري في صحيحه، باباً سمّاه: (باب أنزل القرآن على سبعة أحرف)، وكذا مسلم في صحيحه، لكنه سمّاه: (باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه)، وقد رويا فيهما أحاديث صحيحة، كما روى غيرهما أحاديث أيضاً، ومن أشهر هذه المرويات:

١. روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (اقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)[١].

٢. أخرج مسلم بسنده عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ (أَنّ النّبِيّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ[٢] بَنِي غِفَارٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السّلاَمُ، فَقَالَ: إِنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَىَ حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنّ أُمّتِي لاَ تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمّ أَتَاهُ الثّانِيَةَ، فَقَالَ: إِنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَىَ حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: أَسْأَلُ الله مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنّ أُمّتِي لاَ تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمّ جَاءَهُ الثّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَىَ ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ الله مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنّ أُمّتِي لاَ تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمّ جَاءَهُ الرّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَىَ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ، فقد أصابوا)[٣].

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح، كتاب فضائل القرآن ٦٦، باب ٥، حديث ٤٩٩١.

(٢) الأضاة – بفتح الهمزة وكسرها-: الماء المستنقع كالغدير، وجمعها أضا، نحو حصاة وحصا، قاله النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، المطبعة المصرية، ١٣٤٩هـ ج٥، ص١٠٤

(٣) مسلم بن الحجاج، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين رقم ٦، باب ٤٨، حديث ٨٢١.

٣. روى البخاري بسنده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فتصبّرت حتى سلّم فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت[١]، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت :إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ : أرسله، إقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت، ثم قال: إقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه)[٢]،ورواه مسلم[٣]، مع اختلاف بعض الألفاظ.

٤. روى مسلم بسنده عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْب، قَالَ: (كُنْتُ فِي الْمَسْجِد، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَة أَنْكَرْتُهَا عَلَيْه، ثُمّ دَخَلَ آخَرُ، فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَة صَاحِبه، فَلَمّا قَضَيْنَا الصّلاَةَ دَخَلْنَا جَمِيعاً عَلَى رَسُولِ اللّه ﷺ، فَقُلْتُ: إِنّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْه، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَة صَاحِبِه، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللّه ﷺ فَقَرَآ، فَحَسّنَ النّبِيّ ﷺ

---

(١) فيه إطلاق الكذب على غلبة الظن، أو المراد بقوله: (كذبت): أخطأت، لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ، قاله ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، المطبعة السلفية، إشراف محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، ج٩، ص٣٥.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح، كتاب فضائل القرآن ٦٦، باب ٥ ،حديث ٤٩٩٢.

(٣) مسلم بن الحجاج، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين ٦، باب ٤٨ ، حديث ٨١٨.

شَأْنَهُمَا، فَسقطَ فِي نَفْسِي منَ التّكْذيب، ولاَ إذْ كُنْتُ في الجاهلية[1]، فَلَمّا رأَى رَسُولُ اللّه ﷺ ما قَدْ غَشِيَنِي ضَرَبَ في صدْرِي، فَفضْتُ عرَقاً، وكَأَنّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللّه عزّ وجلّ فرَقاً، فقَالَ لي: يا أُبَيّ أُرسلَ إلَيّ أَنِ اقْرَإِ القُرْآنَ عَلَى حَرْف، فَرَدَدْتُ إلَيْه: أَنْ هَوّنْ عَلَى أُمّتي، فَرَدّ إلَيّ الثّانيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرفَيْن، فَرَدَدْتُ إلَيْه: أَنْ هَوّنْ عَلَى أُمّتي، فَرَدّ إلَيّ الثّالثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَة أَحْرُف، فَلَكَ بكلّ رَدّة رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تسألينها[2]، فَقُلْتُ: اللّهُمّ اغْفرْ لأُمّتي، اللّهُمّ اغْفرْ لأمّتي، وأَخّرْتُ الثّالثَةَ ليَوْمٍ يَرْغَبُ إلَيّ الْخَلْقُ كُلّهُمْ، حتى إبراهيم ﷺ)[3].

٥. روى أبو داود بسنده عن أُبَيّ بن كَعْب قال: قال النّبيّ ﷺ: (يَا أُبَيّ إنّي أُقْرِئْتُ الْقُرْآنَ، فَقيلَ لي: عَلَى حَرْف أَوْ حَرفَيْن، فَقَالَ الملَكُ الّذي معي: قُلْ: عَلَى حَرفَيْن، قُلْتُ: عَلَى حَرفَيْن، فَقيلَ لي: عَلَى حَرفَيْن أَوْ ثَلاثَة، فَقَالَ الملَكُ الّذي مَعي: قُلْ عَلَى ثَلاثَة، قُلْتُ: عَلَى ثَلاثَة، حتّى بلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُف، ثُمّ قال: لَيْسَ منْهَا إلاّ شَاف كَاف إنْ قُلْتَ سَميعاً عَليماً عَزيزاً حَكيماً مَا لَمْ تَخْتمْ آيَةَ عَذَابٍ برَحْمَةٍ أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بعذابٍ)[4].

---

(١) (معناه: وسوس لي الشيطان تكذيباً للنبوة، أشد مما كنت عليه في الجاهلية، لأنه في الجاهلية كان غافلاً أو متشككاً فوسوس له الشيطان الجزم بالتكذيب) قاله النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، مرجع سابق، ج٦ ص١٠٢.

(٢) (معناه : مسألة مجابة قطعاً، أما باقي الدعوات فمرجوة ليست قطعية الإجابة)، قاله النووي، يحيي ابن شرف، شرح صحيح مسلم، مرجع سابق، ج٦ ص١٠٣.

(٣) مسلم بن الحجاج، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين ٦، باب ٤٨، حديث ٨٢١.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، كتاب الصلاة رقم ٢ باب ٣٥٧، حديث ١٤٧٧.

٦. روى الترمذي بسنده عن أُبيّ بن كَعْبٍ قالَ: «لَقِيَ رَسُولُ الله ﷺ جبْرَيل، فَقَالَ: يَا جِبْرَيلُ إنّي بُعِثْتُ إلَى أُمّةٍ أُمّيين منْهُمْ العَجُوزُ وَالشّيْخُ الكَبيرُ وَالغلاَمُ وَالْجَارِيَةُ وَالرّجُلُ الّذي لَمْ يَقْرَأْ كِتَاباً قَطّ، قالَ: يَا مُحمّدُ إنّ القُرآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ)[1].

هذه أشهر الروايات في نزول القرآن على سبعة أحرف، وردتنا عن واحد وعشرين صحابياً، وروي أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال على المنبر: أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال:(إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كافٍ لَمَا قام، فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معكم[2].

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع(السنن)، كتاب القراءات ٤٧، باب ١١، حديث ٢٩٤٤.

(٢) نسبة جلال الدين السيوطي لأبي يعلى في مسنده، أنظر الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر ، بيروت، ١٩٧٩، ج١ ص٤٥.

حقائق مُسلَّمة

تظهر من الروايات السابقة مُسلَّمات كثيرة، منها ما يتعلق بالأحرف القرآنية السبعة، ومنها ما لا يتعلق بها، ومن القسم الأول الحقائق التالية:

١. أن الغاية من طلب النبي ﷺ للأحرف والاستزادة إلى الحد السابع هي التيسير، يدل على ذلك قوله ﷺ : (إنّ أمتي لا تطيق ذلك) عند السماح بحرف وحرفين وثلاثة، وقوله ﷺ أيضاً : (فاقرأوا ما تيسر منه).

٢. لم يحتج النبي ﷺ للأحرف في مكة، إبان نزول القرآن المكي، وظهرت الحاجة في المدينة المنورة، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة، كما تقدم في حديث أبي بن كعب؛ (أن جبريل لقي النبي ﷺ وهو عند أضاة بني غفار)، وأضاة بني غفار موضع بالمدينة النبوية؛ ينسب إلى بني غفار، نزلوا عنده[١] بعد الهجرة.

٣. أنّ حصول التيسير بالأحرف السبعة كان قبل وجود القراء السبعة تحديداً، فلا رابط بين عدد القراءات السبع والأحرف السبعة، على أنه لا دليل على عدم تداخل الأحرف بالقراءات.

٤. مدى حرص الصحابة الكرام على القرآن الكريم، وعنايتهم بتلاوته كما نزل على النبي ﷺ، وامتناعهم عن قبول ما لم يسمع من النبي ﷺ مشافهة، بخلاف من يظن أن القراءات نشأت بسبب احتمالات الرسم العثماني، دون تفريق بين القراءات المتواترة والشاذة، فالشاذة غير المسندة هي التي قد تكون نشأت بهذا السبب وأشباهه.

---

(١) كذا قال ابن حجر (أحمد بن علي) في فتح الباري، مرجع سابق، ج٩، ص٢٨.

٥. اختلاف قراءة أصحاب النبي ﷺ، ونبيهم بين أظهرهم، يدل على أنه بادئ الأمر لم يسمح إلا بحرف واحد، ثم طرأ السماح عند الحاجة لكن ضمن ما نزل به الوحي، وليس مطلقاً، ولذلك كان رسول الله ﷺ يؤيد قراءتهم بقوله: (كذلك أنزلت)، وهذا يؤكد أن لا رابط بين ثبوتها وكيفية رسم عثمان رضي الله عنه لها، إلا من جهة أن عثمان رضي الله عنه رسم القرآن بما يوافق النازل لا العكس.

٦. الأحرف السبعة كافية شافية بنص الحديث الشريف.

٧. الأحرف السبعة تفسح المجال أمام القارئ أن ينطق بالكلمة القرآنية على وجوه متعددة، لكن التشهي لا يقبل في هذا المجال، فلا بد أن يكون الوجه أو الوجوه الأخرى وحياً من السماء، نزل به جبريل عليه السلام على قلب سيدنا محمد ﷺ، ثم قرأ به الرسول ﷺ، فليس من الجائز على بعض العرب الذين يكسرون نون المضارع مثلاً أن يفعلوا ذلك في قراءة القرآن إلا إذا وافقهم الوحي.

٨. اتفقت الأمة على تواتر القرآن بتمامه، دون نقص، ودون زيادة، ومن ثَمّ لا يجوز أن تترك بعض الأحرف، ولا يسمح بزيادة حرف أو بتغيير كلمة أو إبدالها، لأن الزائد حينئذٍ لا يكون قرآناً.

٩. نزول الأحرف السبعة ثابت بالجملة، أما تحديدها فغير ثابت، ولم يثبت نسخها، ولا إلغاؤها في حياة النبي ﷺ، ولا إلغاء الصحابة لها، ولا تركها، ولا نسيانها، ومن هنا ظهر الاختلاف في معنى الأحرف وتحديدها.

١٠. كان جبريل يعارض النبي ﷺ القرآن- أي: يقرأه النبي ﷺ عليه- في كل عام مرة، وفي العام الأخير مرتين، وكان بعض الصحابة

يشهدون هذه العرضات، فيحتمل أن يكون جبريل عارض رسول الله ﷺ في كل مرة بحرف، ليوسع على الأمة، فسمع الصحابي ذلك الحرف، أو حضر تلك العرضة، فقرأ به، ومن هنا اختلف عدد من الصحابة في القراءة، فوافق رسول الله ﷺ على قراآتهم، لكن بعد أن سمع من كل واحد منهم[١].

١١. اتفقت الأمة على أنه لا يجوز أن يقرأ القرآن بكل ما يحتمله الرسم القرآني، فمطلع سورة البقرة لا يقرأ كما يقرأ مطلع سورة الشرح، مع اتفاقهما في الرسم هكذا {الم}.

١٢. إنما ساغ لعمر رضي الله عنه ذلك الاختلاف مع هشام رضي الله عنه، لرسوخ قدم عمر في الإسلام، وسابقته، بخلاف هشام فإنه كان قريب عهد بالإسلام، فخشي عمر من ذلك إلا يكون أتقن القراءة، وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة (الفرقان) قديماً، ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده، ولأن هشاماً من مُسلمة الفتح، فكأن النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيراً، فنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث الأحرف السبعة إلا في هذه الوقعة[٢].

---

(١) أنظر القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٦٧م، ج٣، ص٤٧.

(٢) ابن حجر أحمد بن علي، فتح الباري، مرجع سابق، ج٩، ص٢٦.

قصة الأحرف السبعة والقراءات

تعددت القبائل العربية، وتغايرت أنماط حياتهم، وتفاوتت قدراتهم فاختلف لغاتهم، إضافة إلى ما اقتبسوه من جيرانهم، ومن أسواق أشعارهم، فكان لكل قبيلة لهجة، ليست في القبائل الأخرى، مثل كشكشة قيس، وعنعنة تميم، أما كشكشة قيس فأنهم يجعلون كاف المؤنث شيناً فيقولون في (تحتك): تحتش، وأما عنعنة تميم فإنهم فيقولون في (أن) :عن، وبعضهم يبدل السين تاء، فيقول في (الناس) : النات[1]، ومثل ذلك قبيلة حمير التي تبدل لام التعريف ميماً، فيقولون في كلمة (البر): امبر، إذ روي أن رسول الله ﷺ قال: (ليس من امبر امصيام في امسفر)[2] بلغة بعض أهل اليمن.

وليس غريباً أن تختلف لغات القبائل العربية، لأن بُعد المسافة، وتعصب القبيلة الواحدة، وانعزال أفرادها، واختلاف عاداتها، أسباب تفرض اختلاف اللهجة، كما هو واضح في بلادنا العربية الآن مع تيسر أسباب الاتصال، إلا أن عدة عوامل هيأت لقريش، فجعلت للغتها الصدارة، كجوار

---

(١) الزركشي، محمد بن عبد الله البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٢، ج١ ص٢٢٠.

(٢) رواه الإمام أحمد عن كعب بن عاصم الأشعري، انظر رواية الإمام أحمد بن حنبل في المسند، المكتب الإسلامي، دار صادر، بيروت، ج٥، ص٤٣٤، وفي تعليق على الرواية قال ابن حجر: (هذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف ميماً ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بهذا الأشعري كذلك، لأنها لغته، ويحتمل أن يكون نطق- الأشعري- بها على ما ألف من لغته، فحملها الراوي عنه، وأداها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجه عندي) انتهى، أنظر قول ابن حجر (أحمد بن علي) في كتابه تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق وتعليق د. شعبان محمد إسماعيل مكتبة الكليات الأزهرية، ج٢، ص٢١٧، وعلى هذا الثاني يكون تبديل الألف واللام من صنيع الراوي، لا الرسول ﷺ .

البيت، وعمارة المسجد الحرام، واقتضت حكمة الباري سبحانه أن يرسل كل رسول بلغة قومه؛ قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ}(١)؛ لأجل هذا نزل القرآن بلسان قريش ومن جاروهم من العرب الفصحاء، تأليفاً للقلوب، وتحقيقاً لإعجاز القرآن، وتيسيراً للحفظ والفهم.

وهكذا بقي الأمر في مكة المكرمة، ينزل القرآن على قوم يتفقون في اللهجة، فلا يجدون مشقة في قراءته، ولما اتسعت الرقعة في المدنية المنورة، وشملت القبائل المنتشرة برزت الحاجة إلى مراعاة اللهجات، فسّهل الله سبحانه وتعالى على الناس أن يقرأوا القرآن على سبعة أوجه، وهي التي جرت عادتهم باستعمالها غالباً، ولم يكلف أحداً منهم أن ينتقل من لغته إلى لغة أخرى؛ للمشقة ولما كان فيهم من الحمية للغتهم، كل ذلك مع اتفاق المعنى(٢).

ولا يَعزُبُن عن بالك أن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي ، فلا يجوز تغيير الكلمة بمرادفها كيفما اتفق، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ ، ويشير إلى ذلك قول كلٍ من عمر وهشام رضي الله عنهما: (أقرأني رسول الله ﷺ)، وقول النبي ﷺ: (أقرأني جبريل)، وقد سبق بيان هذا في الروايات سالفة الذكر.

لقد طلب رسول الله أن يهوّن على أمته، والتي لا تطيق أن تقرأ على حرف واحد، والتسهيل في هذا المجال لا يخلو أن يكون بأحد التسهيلات الآتية أو جميعها أو بعض منها، وهي:

---

(١) سورة إبراهيم آية ٤.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، مرجع سابق، ج٩ ص٢٧.

١. أن ينزل جبريل بحرف في كل عام حين يعارض النبي القرآن في رمضان، فيسمع بذلك الصحابي، أو يأمر النبي ﷺ صحابياً من كتّاب الوحي أن يكتب ذلك الحرف كما نزل، وبذلك يكون الحرف الذي سمعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه غير الحرف الذي سمعه هشام رضي الله عنه، وهكذا فيبلغ الصحابي ذلك الحرف، وفي ذلك توسعة لقراءة القرآن بأكثر من وجه.

٢. أن يأتي الحرف النازل موافقاً لأشهر اللهجات، ولا يخفى مدى التوسعة على أصحاب تلك اللهجات ومن جاورهم، عند تمكينهم النطق بلغتهم.

٣. أن يسمح لمن يقرأ القرآن غيباً تبديل الكلمة بمعناها بشرط أن يكون التبديل ضمن الوحي، ويكون حينئذٍ من المعاني التي اتفق مفهومها، واختلف مسموعها، ولا يكون في شيء منها معنى وضده، فيقول: سمعياً عليماً بدل عزيزاً حكيماً، ما لم يختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، كما ورد في الروايات المذكورة سابقاً، مع صرف النظر عن التشهي والغفلة عما نزل به جبريل وحياً، وبلّغه رسولُ الله ﷺ للأمة، وكل ذلك شافٍ كافٍ، إذ هي ألفاظ مختلفة لمعنى متفق، ولا يجرؤ أحد أن يدّعي أنه يسمح بالتبديل خارج إطار الوحي، لكن هذا لا يمنع العفو عمّن بدّل من غير قصد، أو أتى بكلمة في نفس معنى الكلمة القرآنية من غير أن يدري، إذا لا يدور هذا الحكم في دائرة الأحرف السبعة، والله أعلم.

وظلت الأحرف تنزل في القرآن المدني، ويسمع الصحابة حروفاً سبعة، ويكتبونها، ولم يثبت أن رسول الله ﷺ ألغى حرفاً، كما لم يثبت في هذا

المجال أن حرفاً قرآنياً نسخ حرفاً آخر، وجمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، دون تحديد للأحرف السبعة، وظل الصحابة يعلّمون الناس تلك الأوجه، وقد تفرقوا في الأمصار، ولا شك أن تلاميذهم من التابعين كانوا يكتبون بين أيديهم، كما كتب كتّاب الوحي بين يدي النبي ﷺ، فاختلف كتابة بعض كلمات القرآن حسب الأحرف التي نزلت عليها.

هذا بالإضافة إلى أن بعض الصحابة كان له مصحف خاص يرتّبه حسب النزول أو حسب الترتيب المتواتر المشهور، وكان بعضهم يضع معنى الكلمة القرآنية بجانبها، فظن الناس أنها قراءة، فاختلفت المصاحف، وأدى إلى القراءة بغير المُسند أحياناً، وازداد الأمر خطورة عندما دخل الأعاجم في الدين، وهم الذين لا يقدرون على نطق بعض الأحرف العربية كالضاد والحاء، وقد يبدلون حرفاً منها بحرف آخر، وهذا لا يجوز في كتاب الله، فدخل اللحن، واختلف القراءات، كما اختلف القراء، ورفع الأمر إلى عثمان ابن عفان رضي الله عنه، فجمع القرآن ثانية معتمداً على حقائق ثابتة كثيرة، حافظت عليها الأمة إبان تلك الفترة؛ منها:

١. النسخة التي جمعها أبو بكر الصديق رضي الله عنه.
٢. الشهود الذين شهدوا العرضة الأخيرة التي عرضها جبريل على النبي ﷺ في رمضان من العام الذي توفي فيه رسول الله ﷺ، فقد حضرها عدد من الصحابة الذين جمعوا القرآن في عهد عثمان.
٣. الكثير من القرشيين الذين نزل القرآن بلغتهم، وتلقوا مشافهة من فم النبي ﷺ القرآن بقراءاته كافة، تلك القراءات التي انبثقت من الأحرف قطعاً.

وكانت النتيجة أن استقر الأمر على القراءات المتواترة، وحرق ما سواها من الشواذ والقراءات التفسيرية.

فإن سأل سائل: كيف دوّنت القراءات حينئذٍ؟ أُجيب بأن الكلمة كانت ترسم بما تحتمله من وجوه القراءات، فرسم كلمة (ملك) تحتمل قراءة (مالك)، وهما قراءتان متواترتان في الفاتحة، فإن اختلفت القراءات وصعب جمعها في رسم واحد رسمت في كل مصحف بوجه، واتفق الموجودون من الصحابة الكرام على ذلك.

وأرسلت المصاحف إلى الأمصار، وهي تتضمن القراءات المختلفة تامة، غير ناقصة، بل هي متواترة سمعت من رسول الله ﷺ، وحافظ عثمان رضي الله عنه على هذا الرسم؛ الذي يسمى إلى يومنا هذا بالمصحف الإمام[1].

وحدث المحذور مرة أخرى؛ باتساع الرقعة، ودخول اللحن، واختلاف القراء، واحتمال الخطأ، ومحاولة نصرة الرأي، وحذف الإسناد، وغير ذلك، فأدى إلى دخول الشاذ من القراءات وغير المتواتر، مما حدا بعلماء القراءات أن يضبطوا المتواتر بالسند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة اللغة العربية من وجه، وهذه ضوابط القراءة الصحيحة المتواترة.

لكن مصطلح القراءات السبع لا يعني الأحرف السبعة تحديداً، باتفاق أهل العلم، ذلك لأن مُسّبع السبعة إنما صنع ذلك بالاجتهاد والاختيار، بناء على ضوابط القراءة الصحيحة، فهؤلاء السبعة ضمن غيرهم من القراء هم الذين نقلوا القراءات مشافهة، وهذا لا ينفي الصحة عن غيرها من القراءات، وإن لم تكن منها.

---

(١) هناك من يخالف من العلماء كابن جرير الطبري، إذ يرى أن الموجود الآن هو بعض الأحرف، وهو الذي درجت عليه الألسن، وذهبت الأحرف الباقية!! وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

أما السبب في اختلاف القراءات عموماً فمرده إلى أن المصاحف العثمانية كانت خالية من النقط والشكل، ووزعت على الأمصار، فاختلطت القراءات المتواترة والشاذة، فثبت أهل كل ناحية على ما تلقوه من الصحابة بشرط موافقة الخط وترك ما يخالفه من القراءات الشاذة [1]، والله أعلم.

(١) ابن حجر، أحمد ابن علي، فتح الباري، مرجع سابق، ج٩ ص٣١.

الاختلاف في معنى الأحرف السبعة

لم يثبت عن النبي ﷺ وأصحابه وتابعيهم في معنى الأحرف السبعة شيء، ولعل ذلك راجع إلى معرفتهم بالواقع ونفس الأمر لذلك المعنى، لأنهم لا يسكتون على إيهام، والأمر كان مشتهراً منتشراً، لا يحتاج إلى بيان وتوضيح، أما اللاحقون فاحتدم النزاع بينهم حول معنى الأحرف، وكثُر فيه القيل والقال، وإليك أشهر أقوالهم:

القول الأول:

قيل: إن هذا من المشكل الذي لا يعُرف معناه [١]، ذلك أن الإشكال حاصل في الحرف، وفي الرقم سبعة.

أما الحرف في اللغة فهو طرف الشيء؛ يقال: حرف السيف، وحرف الجبل، وحروف الهجاء: أطراف الكلمة، والحروف العوامل في النحو: أطراف الكلمات الرابطة بعضها ببعض[٢]

والعرب تسمي الكلمة المنظومة حرفاً، وتسمي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة[٣]، والحرف بمعنى الجهة والطريقة، ومنه قول الله تعالى:{وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ}[٤].

وكذا العدد سبعة مُشكل؛ فقد يراد به الكثرة؛ إذ لفظ السبعة يطلق على الكثرة في الآحاد، كما تطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئين،

---

(١) نسبه جلال الدين السيوطي إلى ابن سعدان النحوي، أنظر الاتقان، مرجع سابق ،ج١ ص٤٥،ومحمد بن سعدان أحد القراء، وكان يقرأ بقراءة حمزة الزيات، ثم اختار لنفسه قراءة نسبت إليه.

(٢) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات، دار المعرفة، بيروت تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، صفحة ١١٤.

(٣) الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج١ ص٢١٣.

(٤) الحج ١١.

ولا يراد المعين[1]، والقائلون بهذا يستنيرون لرأيهم بشاهد من القرآن، وهو قوله تعالى: {اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ}[2]، فذكر سبعين مرة وأراد بها الكثرة المطلقة؛ أي : مهما تكثر لهم من الاستغفار فلن يغفر الله لهم.

ويجاب على هذا القول بأن الإشكال لا ينبغي أن يبقى مشكلاً إذا كان يتعلق بالقرآن العظيم، وقد وصفه الله تعالى بأنه المبين، ثم إنه مع التسليم بصحة ما قيل عن الأعداد سبعة وسبعين وسبعمائة فإنه يستُبعد أن يكون المراد هنا الكثرة؛ لأن الرسول ﷺ راجع جبريل مرة بعد مرة، وهو يعلل سبب مراجعته، وهو في كل مرة يزيد حرفاً، حتى وقف على هذا العدد حقيقة، فأصبح نصاً محدداً في السبعة لا يتعداها، ثم إن بالكثرة يعني جواز قراءة القرآن بغير ما نزل، وهذا غير مقبول.

القول الثاني:

قيل: إن المراد سبعة أنواع من القرآن، كالأمر، والنهي، وغيرهما، وأصحاب هذا القول اختلفوا في تعيين السبعة، فقيل: هي أمر ونهي ووعد ووعيد وقصص ومجادلة وأمثال، وقيل: هي أمر ونهي وحلال وحرام ومتشابه ومحكم وأمثال، وقيل غير ذلك، حتى تجاوز عدد أقوالهم العشرين.

وهؤلاء يستدلون بحديث: (كان الكتاب الأول نزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف، زاجر وآمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، فأحلّوا حلاله، وحرمّوا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا

---

(١) السيوطي، جلال الدين، الاتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج١، ص٤٥.

(٢) التوبة ٨٠.

بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: {آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ}(١).

ومبنى هذا القول على أن الحرف هو الجهة، وهذه جهات متعددة في القرآن، وردُّ هذا القول بأمور، منها:

1. **أنّ التوسعة التي طلبها النبي ﷺ لم تقع في تحليل حلال، ولا في تغيير شيء من المعاني(٢).**
2. **هذا الحديث المذكور لم يثبت عند أهل العلم، كما واضح من تخريجه.**
3. **محال أن يكون الحرف حراماً لا ما سواه، أو يكون حلالاً لا ما سواه؛ لأنه لا يجوز أن يقرأ القرآن على أنه حلال كله، أو حرم كله، أو أمثال كله(٣).**
4. **لو كانت الأحرف كذلك لما أدى إلى الاختلاف بين عمر وهشام رضي الله عنهما، ولو اختلفا عليه لما أقرهما رسول الله ﷺ .**
5. **يحتمل أن تكون الرواية تفسيراً للأبواب لا للأحرف(٤).**
6. **لا معنى لتخصيص الأحرف بما ذكروا، وهو معارض لحديث عمر وهشام، فإنهما لم يختلفا في تفسير القرآن، ولا في أحكامه، وإنما اختلفا في قراءة حروفه.**

---

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران ، والحديث رواه الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، دار الفكر ، بيروت، ١٩٧٨م، ج ٢ ص٢٨٩، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ولم يوافقه الذهبي، وقال : منقطع.

(٢) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج١ ص٢٦.

(٣) الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج١ ص٢٦.

(٤) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج١ ص٤٩.

القول الثالث:

قيل: إن الأحرف هي سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، على معنى أنه حيث تختلف لغات العرب في التعبير عن أحد المعاني يأتي القرآن مُنزلاً بألفاظ على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد، وحيث لا يكون هناك اختلاف فإنه يأتي بلفظ واحد، فهي معانٍ متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه، خلافاً ينفيه ويضاده؛ كالرحمة التي هي خلاف العذاب، نحو : هلمّ، أقبل، تعال، عجل، أسرع، نحوي، قصدي، فهي ألفاظ مختلفة لمعنى واحد.

وهذا القول منسوب لجمهور أهل الحديث والفقه، ومنهم شيخ المفسرين الطبري المتوفى سنة (٣١٠هـ)، واستدل على صحة قوله بروايات أشهرها: أن رسول الله ﷺ قال: (قال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل عليه السلام: استزده، فقال: على حرفين، حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف، فقال: كلها شافٍ كافٍ، مالك يختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب، كقوله: هلم وتعال) [١].

ثم أجاب الطبري[٢] على الشبهات فقال:(فإن قال قائل: في أي كتاب الله نجد حرفاً واحداً مقروءاً بلغات سبع مختلفات الألفاظ متفقات المعنى، فنسلم لك صحة ما ادعيت من التأويل في ذلك؟.

---

(١) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن(تفسير الطبري)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج١، ص٤٨.

(٢) المرجع السابق نفسه، المجلد ١ ص٤٨.

قيل: إنا لم ندع أن ذلك موجود اليوم، وإنما أخبرنا أن معنى قول النبي ﷺ: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) على نحو ما جاءت به الأخبار التي تقدم ذكرها دون ما ادعاه مخالفونا في ذلك.

فإن قال: فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة إن كان الأمر في ذلك على ما وصفت، وقد أقرأهن رسول الله ﷺ أصحابه، وأمر بالقراءة بهن، وأنزلهن الله من عنده على نبيه ﷺ؟ أنسخت فرفعت، فما الدلالة على نسخها ورفعها؟ أو نسيتهن الأمة، فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه؟ أم ما القصة في ذلك؟

قيل له: لم تنسخ فترفع، ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيّرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين، وهي موسرة أن تُكفّر بأي الكفارات الثلاث شاءت، إما بعتق أو إطعام أو كسوة، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكّفر كانت مصيبة حكم الله، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله، فكذلك الأمة، أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيّرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت – لعله من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد – قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن في قراءته به) انتهى كلام ابن جرير الطبري.

ورُدّ هذا القول من وجوه[1]:

(١) الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي،ج١ ص١٧٥

أحدها: صعوبة حصر الأحرف السبعة بناء على هذا القول، إذ المذكورات (هلم وتعال...) من قبيل ضرب المثل فقط.

ثانيها: يلزم قصر الأحرف السبعة على بعضها، وذهاب الأحرف الستة الأخرى، دون نسخ أو رفع، وتلك ورطة لا تخفى على كل ذي لب، ولعلها أسلمت أصحاب هذا القول إلى ورطة أخرى، هي دعوى إجماع الأمة على أن تَثْبُت على حرف واحد، ولا دليل على ذلك الإجماع، وقد لا يستساغ إلغاء الرخصة بالنطق بألفاظ القرآن بوجوه متعددة، والحاجة قائمة إلى يومنا هذا، فإننا نشاهد الألسنة غير العربية لا يتيسر لها أن تحسن النطق ببعض الحروف، فإغلاق باب الرحمة غير مقبول، فكيف إذا كان في إلغاء أحرف نزلت من السماء تيسيراً وتخفيفاً.

ثالثها: أن الذين شايعوا هذا المذاهب يقولون: القراءات على اختلافها اليوم ترجع إلى حرف واحد من الأحرف السبعة، ولا دليل على ذلك، ثم إن القراءات المنقولة إلى اليوم منها ما هو من لغات القبائل، ومنها ألفاظ مترادفة لمعنى واحد، فكيف تكون لحرف واحد؟!.

القول الرابع:

قيل: إنها سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أن القرآن في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، ولكنّ أكثره بلغة قريش[1]، واحتج أصحاب هذا الرأي بقول عثمان رضي

(١) (إلى هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد بن يحيى ثعلب، وحكاه ابن دريد عن أبي حاتم السجستاني وحكاه بعضهم عن القاضي أبي بكر)، كذا قال الزركشي، (محمد بن عبد الله) في البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج١ص٢١٧.

الله عنه حين أمرهم بكتب المصاحف: ما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلغة قريش فإنه أكثر ما نزل بلسانهم(١).

وجمع بين هذا القول وسابقه صاحبُ فتح الباري(٢) فقال: (يمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات) انتهى.

وأجيب عن كون الأحرف هي اللغات بأن القرآن نزل بلسان قريش لقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ}(٣)، وبأن لغات العرب أكثر من سبع، وبأن عمر وهشام رضي الله عنهما كلاهما قرشي، لغتهما واحدة، ومن قبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما في ألفاظ سورة واحدة، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدّل على أن المراد بالأحرف السبعة غير ما يقصدونه، ثم إنه لم يثبت أن القرآن قرئ بمثل كشكشة قبيلة قيس وعنعنة تيم، وقد سبق بيانهما في قصة الأحرف السبعة، فارجع إليه راشداً.

ومما رد به على هذا القول أن العرب لا تركب لغة بعضها بعضاً ومحال أن يُقرئ النبي ﷺ أحداً بغير لغته(٤).

القول الخامس :

قيل: المراد بالأحرف السبعة الأوجه التي يقع فيها التغاير، وحصرها ابن قتيبة(٥) في سبعة أوجه، فقال(١):

---

(١) المرجع السابق نفسه، ج ١ص٢١٨.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، مرجع سابق، ج٩ ص٢٨.

(٣) سورة إبراهيم آية ٤.

(٤) الزركشي، محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق ج١ ص٢٢٠.

(٥) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أبو محمد، ولد ببغداد، وقيل: بالكوفة سنة ثلاث عشرة ومائتين(٢١٣)، صاحب المصنفات الكثيرة، من أشهرها، تفسير غريب القرآن، وغريب الحديث، وتأويل مشكل الحديث وتأويل مشكل القرآن، وصناعة الكتابة ، وآله الكتابة، وغيرها، توفي ببغداد

(قد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يُغيّر معناها، نحو قوله تعالى: { وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ}[٢]، قرئ { وهل يُجازى إلا الكفور}.

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة ، وحركات بنائها بما يُغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب[٣]، نحو قوله تعالى: {رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا}[٤] قرئ { ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا}.

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يُغيّر معناها، ولا يزيل صورتها[٥]، نحو قوله تعالى: {وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا}[٦] قرئ{ كيف ننشرها}.

الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُغيّر صورتها في الكتاب، ولا يُغيّر معناها؛ نحو قوله تعالى: {كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ}[٧] قرئ {كالصوف المنفوش}.

ستة ست وسبعين ومائتين(٢٧٦) أنظر ترجمته في مقدمة الشارح السيد أحمد صقر على كتاب تأويل مشكل القرآن، المكتبة العلمية، ط٣، ١٩٨١م.

(١) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، مرجع سابق، ص٣٦ بتصرف يسير.

(٢) سورة سبأ آية ١٧.

(٣) يراد به الاختلاف في تصريف الأفعال .

(٤) سورة سبأ آية ١٩.

(٥) أي : الاختلاف بالإبدال .

(٦) سورة البقرة آية ٢٥٩.

(٧) سورة القارعة آية ٥.

الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله تعالى: {وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ}(١) قرئ { وطلع منضود}.

الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: {وَجَاءتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ}(٢) قرئ {وجاءت سكرة الحق بالموت}.

الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: {وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ}(٣)، قرئ { وما عملت أيديهم}.

وكل هذه الحروف لكلام الله تعالى، نزل بها الروح الأمين على رسوله ﷺ، وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن، فيُحكم الله إليه من ذلك ما يشاء، وينسخ ما يشاء، وييسر على عباده ما يشاء، فكان من تيسيره أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ {عتى حين}، يريد {حَتَّى حِينٍ }(٤)، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها) انتهى قول ابن قتيبة.

ومن العلماء من نقّح هذا الكلام ونقله(٥)دون نسبته لابن قتيبة! ولقد ذهب إلى هذا القول كثير من العلماء، ولا يخفى أن أصحاب هذا القول حريصون على إثبات أن المصاحف الموجودة الآن مشتملة على الأحرف السبعة جميعها، ورُد هذا القول بأن بعض وجوه التغاير والاختلاف التي

---

(١) سورة الواقعة آية ٢٩.

(٢) سورة ق آية ١٩.

(٣) سورة يس آية ٣٥.

(٤) سورة المؤمنون آية ٥٤.

(٥) أنظر ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، مرجع سابق، مجلد ٩ ص٢٩.

يذكرونها ورد بقراءات الآحاد، ولا خلاف في أن كل ما هو قرآن يجب أن يكون متواتراً، وهذا كافٍ لرد هذا القول، ثم أن الرخصة في الأحرف كانت وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها، وما ذكروه من أوجه التغاير يرجع إلى الخط.

القول السادس:

قيل: الأحرف السبعة هي القراءات السبع[1]؛ لأنها صحت كلها عن رسول الله ﷺ وهي اختيارات القراء، فإن كل واحد منهم اختار ما هو الأحسن عنده والأقوى سنداً، واشتهرت عنه ونسبت إليه، وهم :

١. ابن عامر الشامي (عبد الله بن عامر اليحصبي)، المتوفى بدمشق سنة ثماني عشرة ومائة ١١٨هـ.
٢. ابن كثير المكي (عبد الله بن كثير) من التابعين، المتوفى بمكة سنة عشرين ومائة ١٢٠هـ.
٣. عاصم الكوفي (عاصم ابن أبي النجود) من التابعين المتوفى بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومائة ١٢٨هـ.
٤. أبو عمرو البصري (زبان بن العلاء)، المتوفى بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة ١٥٤هـ.
٥. حمزة الكوفي(حمزة بن حبيب الزيات) المتوفى سنة ست وخمسين ومائة ١٥٦هـ.

---

(١) نسب الزركشي (محمد بن عبد الله) هذا القول للخليل بن أحمد الفراهيدي، أنظر البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، المجلد الأول، الصفحة ٢١٤.

٦. نافع المدني (نافع بن عبد الرحمن) المتوفى بالمدينة سنة تسع وستين ومائة ١٦٩هـ.
٧. الكسائي الكوفي(علي بن حمزة) المتوفى سنة تسع وثماني ومائة ١٨٩هـ.

إن هؤلاء السبعة هم الذين اشتهروا، ونسبت الأحرف إليهم، فقيل : حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم الآخر، ولا أنكره، بل سوّغه وحسّنه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكلٌ صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عنهم، توسعة على الأمة .

وليس المراد أن كل كلمة قرآنية تقرأ على سبعة أوجه، بل قد تقرأ بوجه واحد أو بوجهين أو بثلاث أو بأكثر.

ورُد هذا القول بأنه ظاهر البطلان[١]، ويكفي لبيان بطلانه أن الأحرف السبعة القرآنية موجودة قبل وجود القراء السبعة، وقد تّم اختيارهم بالاجتهاد أوائل القرن الرابع الهجري، وجاء حصرهم بالعدد سبعة محض مصادفة، وفي الأئمة القراء غير السبعة من هو مشهور بجلالة القدر، حتى قيل[٢]: (لقد فعل مُسبّع السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قلّ نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة) انتهى.

---

(١) قاله القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، المجلد الأول، صفحة ٤٦.

(٢) قاله أبو العباس بن عمار المهدوي، يلوم ابن مجاهد الذي اختارهم، ونقل جلال الدين السيوطي هذا القول ، أنظر الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، المجلد الأول، ص١٣٨.

مناقشة الأقوال والترجيح:

باستعراض الأقوال السابقة يمكن استحضار بعض الملاحظات واستخلاص بعض الثمرات والنتائج، وحينئذٍ يسهل الوصول إلى القول الجامع، ولعله أن يكون القول الراجح بإذن الله تعالى، ومن هذه الملاحظات:

١. أن القول الراجح يدور حول أحد الاحتمالات الآتية لمعنى الأحرف:

أ) أنها اللهجات، بحيث يسمح للعربي أن ينطق ألفاظ القرآن بلهجته، ولكن هذا لا يمكن أن يكون على إطلاقه، وتحديده ببعض اللهجات دون بعض يحتاج إلى دليل، وهو مفقود؛ فلا يصلح هذا الاحتمال للاحتجاج .

ب) أنها القراءات السبع، لأنها متواترة، فهي في الظاهر أقرب ما تكون إلى الأحرف السبعة ، ويمنع منه أن تحديد السبع والقراء السبعة كان متأخراً عن النزول بالأحرف السبعة، وقد تم حصر القراء بالاجتهاد لا بالنص، ولا يخفى أن هذا القول متفق مع سابقة بأن الحرف هو النطق بالكلمة القرآنية على وجوه، إن كانت لهجة فنزل بها جبريل أصبحت حرفاً ثم قراءة؛ فلا يصلح أيضاً.

ت) أنها أوجه التغاير السبعة التي ذكرت، لولا ذلك الحصر والتحديد الذي لم يعتمد على نص، وإنما تمّ بالاستقراء فقط، وهو متفق مع سابقيه بأن القراءات هي الأحرف، وقد تغايرت القراءات على الوجوه المذكورة ولولا الحصر لكان هذا الاحتمال أرجح الأقوال.

٢. الترجيح بين الأقوال ينبني على الثوابت التالية:

أ) القرآن منقول بالتواتر، وكذا القراءات المتواترة.
ب) كل ما نقل من القرآن متواتراً لا يجوز إلغاؤه بالاجتهاد، والصحابة يتقدمهم عثمان بن عفان رضي الله عنهم أحرص الناس على نقل القرآن كما نزل.
ت) لا يجوز للأعجمي ولا للعربي أن ينطق بالقرآن بغير الكيفية التي أُوحي بها إلى النبي ﷺ.

٣. جرت محاولات كثيرة وبإخلاص في ميدان الترجيح بين الأقوال من غير وصول للغاية بما يقنع ويدفع الشُبه، ولعل بعض العلماء ينتقل بين الأقوال مرجحاً كلما برق له دليل.
٤. بعض القراءات غير المتواترة لا يجوز الحكم بقرآنيتها، لأنها قد تكون ناشئة عن قراءة الكلمة القرآنية على غير الوجه الذي نزلت عليه بالوحي، أو تكون تفسيراً، فظنها البعض قراءة، فليست القراءات كافة هي الأحرف.
٥. لا يجوز الحكم على تواتر قراءة، ما لم ينص السابقون على تواترها.
٦. لم يُكلف الصحابة الكرام بتحديد كل حرف من السبعة مستقلاً، ولم يحددوها، فلا يجوز تحديدها اجتهاداً.

الراجح:

يظهر أن الأحرف السبعة هي القراءات المتواترة، من غير حصر بالقراءات السبع، ولا بأوجه التغاير، وإنما هي سبعة أوجه نزل بها جبريل إبان معارضته رسول الله ﷺ القرآن كل عام، ومن غير تحديد كل وجه على صفة الاستقلال.

ويدل على رجحان هذا القول الأدلة التالية:

١. أن النبي ﷺ قال لكل من عمر وهشام رضي الله عنهما: (هكذا أنزلت)، فليست الأحرف مطلقة، بل مقيّدة بالوحي، فجعل الأحرف هي القراءات المتواترة عموماً موافق للروايات كافة.
٢. أن هذا القول لا يلغي حرفاً من الحروف التي نزل القرآن عليها فهي مبثوثة في القراءات المتواترة، التي يؤمن فيها تواطؤ الرواة على الكذب، بل هي قطعية الورود.
٣. لا يقتصر على السبع المتواترات من القراءات ، بل يشمل كل قراءة متواترة، فقد يكون من القراءات العشر ومن غيرها، ككل قراءة منقولة، حسب تواتر القراءة.
٤. لا يمنع من دخول لهجات العرب في الأوجه، فإنها داخلة في القراءات، لكنها هذه المرة أُوحي بها إلى النبي ﷺ وتواترت إلينا.

٥. نزل القرآن على أوجه ، لم يثبت إلغاؤها، والقرآن محفوظ، فلا يمكن لأحد أن يحذف شيئاً، فلا بد أن تكون الأحرف ضمن القراءات والأسلم اعتبارها المتواترة.

٦. هذا القول يجمع بين الأقوال الراجحة عند العلماء ، فالأحرف السبعة عامة، منها القراءات السبع ومنها لهجات، ومنها ما يتعلق اختلافه بأوجه التغاير، فهو قول جامع لها جميعاً.

٧. يدفع الشُبه التي قد تثار أو أثيرت حول حفظ القرآن من النقص أو الزيادة، إذ يقع في حرج من يظن أن عثمان بن عفان رضي الله عنه جمع الناس على حرف واحد، وألغى ستة أحرف من غير نسخ ولا دليل، فالأسلم أن تبقى الأحرف موجودة سالمة من التحريف والنقص، والمصاحف الموجودة الآن مشتملة على الأحرف السبعة.

٨. الكل متفق على أن القراءات المتواترة ناتجة عن الأحرف السبعة، فإما أن تكون بتمامها لحرف واحد، وإما لكل الأحرف، ولا يخفى أن جعلها لحرف واحد يثير مسألة لا جواب عليها، وهي: أين الستة الباقية؟.

٩. القراءات المتواترة تتضمن تيسيراً يتوافق مع طلب النبي ﷺ الاستزادة من الأحرف، فهاهم المسلمون مع كثرتهم يتقنون قراءته، ولعل الأعجمي كثيراً ما يتفوّق على العربي في هذا المجال.

الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع

يظن كثير من الناس أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع، وذلك لاتفاق الأحرف والقراءات في العدد سبعة، والحق أن بينهما أوجه اتفاق وأوجه افتراق.

أشهر أوجه الاتفاق :

١. الاتفاق في العدد سبعة.
٢. أن الغاية منهما التيسير؛ إذ بهما تقرأ اللفظة القرآنية بأكثر من وجه.
٣. كلاهما يثبت إعجاز القرآن؛ إذ بهما تختلف الألفاظ مع المحافظة على أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، ثم إن تعدد المعاني للفظة الواحدة يمنح النص القوة والجمال، فكيف إذا أمكن تعدد اللفظ أيضاً؟.
٤. كلاهما توقيفي، إذ أوحي إلى النبي ﷺ بهما، ونقلتهما الصحابة بعد تلقيهما مشافهة، وكذلك التابعون ومن بعدهم إلى يومنا هذا.
٥. أنهما متداخلان، فالقراءات أثر الأحرف، ومن هنا قيل: حرف نافع، وحرف حمزة، وغير ذلك من القراء السبعة.

أشهر أوجه الافتراق:

١. الأحرف السبعة تلقاها رسول الله ﷺ مشافهة من جبريل، ثم تلاها النبي ﷺ على أصحابه، وعلّمهم إياها، أما القراءات السبع فقد تمّ حصرها وضبطها بالاجتهاد فيما بعد.
٢. الأحرف السبعة أعم؛ إذ شملت القراءات المتواترة من القراءات العشر وغيرها، وأما السبع فلم تشمل؛ إذ القراءات المتواترة وجدت في غير القراءات السبع.
٣. كلٌّ قراءة من القراءات السبع محددة باستقلال، ومنضبطة بأسس ومنسوبة للقارئ بها وللرواة، وأما الأحرف السبعة فلا تحديد لها .
٤. تنسب القراءات للقراء بخلاف الأحرف.
٥. غاية ما تنتهي إليه الأحرف سبعة أحرف، وهي متواترة، أما من ضبط القراءات السبع فلم يَدّع استيعابها للمتواتر من القراءات.
٦. لاوجود للقراء السبعة أيام النبي ﷺ، فمصطلح القراءات السبع لم يكن في العصر الأول ولم تكن حين نطق رسول الله بأحاديث الأحرف، بخلاف الأحرف السبعة، فمعروفة في ذلك العصر .
٧. الأحرف هي الأصل، والقراءات الفرع والثمرة.
٨. الأحرف تقتضي اختلاف اللفظ واتفاق المعنى، عند من يرجح أن الأحرف هي اللهجات، والقراءة قد يختلف اللفظ والمعنى بها.
٩. عند من يرجح أن الأحرف هي اللهجات تكون الأحرف قرآناً منزلاً للبيان والإعجاز، والقراءات كيفية النطق بألفاظ الوحي، ولا يَرِد هذا الفرق في الترجيح الذي سبق بيانه.
١٠. انتقلت القراءات السبع إلينا بالاتفاق، وفي انتقال الأحرف بتمامها خلاف.

هذا في السبع، أما القراءات بشكل عام فتفترق عن الأحرف من وجوه أخرى، منها:

١. أن من القراءات ما ليس قرآناً؛ لأنها لم تنقل بالتواتر كالقراءات الشاذة، أما الأحرف فمتواترة.
٢. نشأت بعض القراءات نتيجة الخطأ في قراءة الألفاظ القرآنية غير المعجمة وغير المشكولة، أو تلك التفسيرات التي كتبها بعض الصحابة بجانب الكلمة، فظنها البعض من القراءات، وليست كذلك، أما الأحرف فمتواترة، وليست خطأ في المرسوم القرآني.
٣. لا حد للقراءات، ومنها ما لم يوح به، والأحرف كافة متلقّاة بالوحي.
٤. القراءات تنتظم بعض الأوجه التي اجتهد فيها المتأخرون، حتى إن بعضهم أخطأ فرأى أن القراءة تابعة للغة، فحيثما صح في اللغة وجه جازت القراءة به عنده، أما الأحرف فوحي يشترط فيها السند.
٥. القراءات عموماً أعم من الأحرف، إذ بعض القراءات ليست من الأحرف.

هل الأحرف السبعة موجودة الآن في المصاحف؟

أصل المصاحف الآن هو المصحف الإمام العثماني، واشتمال المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار على الأحرف السبعة كلها أو بعضها يتوقف معرفة ذلك تحديد المراد من الأحرف السبعة، وذلك مختلف فيه على النحو الآتي:

١. ذهب ابن جرير الطبري[١] ومن تابعه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد من الأحرف السبعة، ولم يسلّموا لمن قال: إن المصاحف العثمانية اشتملت على الأحرف السبعة؛ إذ لو كانت هذه الأحرف تشتمل علها المصاحف لما كان مصحف عثمان حسماً للنزاع في اختلاف القراءات، ولكن لما صارت لقريش السيادة الدينية وصار العرب يؤثرون هذه اللغة لم يَعد من الضروري الاستمرار على القراءة بغير القرشية، وأما الأحرف الستة الباقية فلم تنقل محافظة على وحدة الأمة، ودرءاً للاختلاف في القرآن، ولأنها كانت لرفع الحرج والمشقة في بداية الأمر، وقد انتهت الحاجة إليها، فوفّق عثمان رضي الله عنه لأمر عظيم؛ لأنه رفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة واستمر الإجماع على الصواب، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب.

ولا يخفى أن أصحاب هذا القول اختلفوا: هل استقر الأمر في حياة النبي ﷺ أم بعد وفاته؟ والأكثرون على الأول، يرون أن الضرورة اقتضت التوسعة ثم انضبط الأمر، وتدربت الألسن، وتمكن الناس من الاقتصار على الطريقة الواحدة، فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الأخيرة،

(١) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، المجلد الأول، صفحة ٤٨.

واستقر على ما هو عليه الآن، فنسخ الله سبحانه تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاقتصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس، فالذي في المصاحف العثمانية إنما هو الحرف الذي ارتضته الأمة زمن عثمان، وهو الذي وافق العرضة الأخيرة، وأما الأحرف الأخرى فقد ذهبت لأن القراءة بها لم تكن على سبيل الإلزام، وإنما كانت على سبيل الرخصة، إلا أن مصحف عثمان الذي بأيدي الناس اليوم هو حرف واحد، وعلى هذا أهل العلم ؛ هكذا قال أصحاب هذا القول [١].

ومن هؤلاء من يرى أن مصحف عثمان مشتمل على ما يحتمله الرسم من الأحرف فقط، فقد يشتمل على حرفين أو ثلاثة وهكذا[٢].

٢. أكثر العلماء أن الأحرف هي أوجه التغاير في الألفاظ ، وهو يعني أن القراءات المتواترة هي الأحرف، سواء من السبع أو من غيرها، وهو قول جامع لأقوال أهل العلم، فالمصاحف اليوم مشتملة على الأحرف كلها، وردت إلينا بطريق التواتر، ويتأيد هذا القول بالأدلة التالية:

١. لم يثبت نسخ الأحرف الستة، ولم يرو ذلك عن السلف الذين جمعوا القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه، بل الأدلة مع الثاني.
٢. يتوافق هذا القول مع حفظ القرآن من النقص والزيادة بحفظ الله سبحانه وتعالى له.
٣. عدم استقرار أصحاب القول الأول على دليل، بل هم مختلفون في أسلوب ذهاب تلك الأحرف.

---

(١) الزركشي، محمد بن عبد الله البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، المجلد الأول، صفحة٢١٢.

(٢) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، المجلد الأول، صفحة ٤٩.

٤. الحاجة إلى الأحرف السبعة مازالت ماثلة، وإلى يومنا هذا، وإلى يوم الدين، فكيف تحذف؟.
٥. الذي حرقه عثمان رضي الله عنه تلك القراءات الشاذة والتفسيرية وما أخطأ بعض الأعاجم في قراءته، وليس نص القرآن.
٦. لا وجه لتعلق الناس بقول ابن جرير الطبري، وقد سبقه العلماء بعكسه ، كما لا وجه لتلك الروايات من مثل هلم وتعال وأقبل، فإنما هي من باب المثل، وليست بشيء في مجال القرآن ، إذ أين هي كلمة (هلم) التي تقرأ بهذه القراءات ؟.
٧. الصحابة الذين تلقوا الأحرف مشافهة من النبي ﷺ هم الذين علّموه التابعين ثم تعلّم منهم من تبعهم، وذلك ما نراه اليوم من القراءات المتواترة، إذ غير المتواترة لم تثبت بالسند إلى رسول الله ﷺ، والله تعالى أعلم.
٨. بهذا القول نسلم من المداخلات، ونفنّد الشبهات التي تثار حول حرق المصاحف زمن عثمان رضي الله عنه.

الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف

إن لنزول القرآن على سبعة أحرف حِكماً كثيرة، من أهمها:

١. التيسير على الأمة الإسلامية، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها حفظاً وفهماً ونطقاً، وذلك لأميتهم، ورفع الحرج عنهم، توسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وشرفها.

٢. إجابة قصد النبي ﷺ ، أفضل الخلق وحبيب الحق، إذ رأى أن أمته لا تطيق قراءته على حرف أو حرفين أو غير ذلك إلى سبعة أحرف.

٣. إعجاز القرآن للفطرة اللغوية عند العرب، فتعدد مناحي النطق بالقرآن تعدداً يكافئ اللسانية عند العرب مع بقاء الإعجاز الذي تحدى به القرآن العرب مع اليأس من معارضته لا يكون أعجازاً للسان دون آخر، وإنما هو إعجاز للفطرة اللغوية عند العرب(١).

٤. إثبات إعجاز القرآن؛ إذ يحافظ القرآن على المعنى بألفاظ مختلفة وصور متقلّبة .

٥. تعدد الأحكام المستنبطة من النص إذا قرئ بأكثر من وجه، وتلك حكمه ظاهرة من القراءات التي هي أثر الأحرف.

٦. من أصاب حرفاً من الأحرف السبعة فقد أصاب شاكلة الصواب .

٧. تثبيت قلوب المؤمنين، والاطمئنان إلى أن القرآن متواتر النقل بالقراءات وإن اختلفت الألفاظ، فالأحرف بتمامها توقيفية.

---

(١) القطان، مناع خليل، مباحث في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٩، عام ١٩٨٣م، ،صفحة ١٦٩.

أما حكمة الوقوف عند سبعة فهي مراعاة أكثر الأوجه المحتملة، فإنك قليلاً ما تجد لفظاً يقرأ على سبعة أوجه، ويمكن مع ذلك مراعاة اللهجات المنتشرة المشهورة، والقريبة من الاشتهار.

ثم إن علم الله سبحانه أوسع وأدق، وهو الذي أراد الوقوف عند سبع، كما أراد الوقوف في عدد الصلوات عند خمس، والطواف عند سبعة أشواط غير ذلك، ولم يرد عن النبي ﷺ بيان هذه السبع، ولا التعليل الوقوف عند السبع.

تفنيد الشبهات:

يقولون: إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تُثبت الاختلاف مع أن القرآن نفسه ينفي الاختلاف بقوله تعالى :{أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا}[1]، وذلك تناقض، فما الجواب؟ .

الجواب: إن الاختلاف الذي تثبته الأحاديث غير الذي ينفيه القرآن؛ إذ الاختلاف الذي تثبته الأحاديث يتعلق بطرق الأداء والنطق بألفاظ القرآن ضمن دائرة محدودة، لا تتعدى سبعة أحرف، وبشرط التلقي فيها كلها عن النبي ﷺ، فعلى هذا يكون الاختلاف في الأحاديث بمعنى التنويع .

أما القرآن فينفي التناقض بين أحكامه ومعانيه وتعاليمه مع ثبوت التنويع في التلفظ والأداء كما أثبت في الأحاديث.

---

(١) سورة النساء آية ٨٢.

سؤال: اختلاف عمر وهشام القرشيان في قراءة سورة الفرقان يشكك في نقل القرآن، فما وجه الاختلاف؟

الجواب: سبق أنه إنما ساغ لعمر رضي الله عنه الاختلاف مع هشام لرسوخ عمر في الإسلام، وسابقته، بخلاف هشام؛ فإنه كان قريب العهد بالإسلام، فخشي عمر من ذلك أن لا يكون أتقن القراءة، فإنه بخلاف نفسه فإنه كان قد أتقن ما سمع، وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر رضي الله عنه حفظ هذه السورة من رسول الله ﷺ قديماً، ثم لم يسمع ما نزل فيها، بخلاف ما حفظه وشاهده، ولأن هشاماً من مسلمة الفتح فكأن النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيراً، فنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) إلا في هذه الوقعة(١).

سؤال: التيسير المبتغى بالأحرف السبعة غير الظاهر إن كان المراد بها القراءات؟

جواب: بل التيسير موجود، إذ يمكن للقارئ أن ينطق بالكلمة القرآنية على أكثر من وجه ضمن الوحي، ويدل أيضاً عليه الواقع فمن يوم نزول الأحرف والمسلمون لا يجدون حرجاً في النطق، بل يسارع الأعجمي لتعلم لغة الضاد فيخرجها من مخارجها، ويسبق بعض العرب أحياناً كثيرة.

(١) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، مرجع سابق، المجلد٩، صفحة ٢٥.

الخاتمة

نزول القرآن على سبعة أحرف يسر على الأمة الأمية تلاوة القرآن فراعى أحوالهم واختلاف لهجاتهم، فزادهم بالتيسير بشراً وحبوراً، واستقرت الأحرف من خلال معارضة جبريل القرآن مع النبي ﷺ كل عام، فأضحت معروفة بالقراءات، ووقى الله سبحانه وتعالى الأمة الاختلاف قطميراً كان أو نقيراً، وسقاهم كأسا كان مزاجها كافوراً، فجمعهم بعد تعدد الأهواء واختلاف اللهجات على لغة واحدة يرتشفون من رحيقها المختوم، يفجرونه تفجيراً.

وتحصن المسلمون بالقرآن يتدارسونه آناء الليل وأطراف النهار، ويتلقونه من أفواه العلماء الذين يعلمونهم وهم يلهجون: إنما نعلمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً، إنما نريد حفظ القرآن بالسطور والصدور سنداً ورسماً، ومشافهة وتدويناً، وإنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً، إذا غيّرنا أو حرّفنا أو بدّلنا، فاستقر الأمر على قبول المتواتر من القراءات، واعتبار غيرها من التفسير الذي لا يعتمد في القراءة لشذوذه، ومازالت أسانيد القراء إلى يومنا هذا يعتز بها ويفتخر، ويتداولها الشرفاء الصادقون.

والحمد لله رب العالمين

الفهرس